

لبنان والعنف السياسي 1975-2008

ضد أشخاص أو سكان يتمتعون بحماية القانون الدولي الإنساني، حيثما كان مطبقاً، ولا سيما السكان المدنيين وبشكل عام الأشخاص الذين لم يشاركوا في الأعمال الحربية أو لم يعودوا يشاركون فيها أثناء ارتكاب الانتهاك»، وفق ما جاء في التقرير.

إذا المسح ليس أكثر «من خطوة أولية متواضعة جداً باتجاه مناقشة أوسع بكثير. لعله يسهم في الكشف عن مزيد من الحقيقة وإحلال المزيد من العدالة»، وفق معلوف. وهو قد يشكل قاعدة أولية لباحثين آخرين يسعون إلى تفصي الحقائق وتحليلها. لكنه، فعليا، جزء أول من مشروع يموله «الاتحاد الأوروبي»، ليتبعه بعدها تقريران آخران «يتناول الأول تأخير الإفلات من العقاب على الاستقرار في لبنان. أما الثاني فيعرض لتطلعات الناس حول تدابير العدالة الانتقالية»، وفق أبو جودة.

عاصم بدر الدين

القتائف التي سقطت على تل الزعتر في الضاحية الشرقية من بيروت إلى جرح ستة أشخاص وقتل طفلين، بحسب المسؤولين الفلسطينيين..».

لكن هذه المعلومات غير محققة. والباحثون جربوا تقصي المعلومات من مصادر متعددة لمقابلتها ببعضها. وفي الغالب ينحو المسح إلى الاستعانة بالصحف اليومية، إضافة إلى بعض الأبحاث الأكاديمية. وهو يتألف من سبعة فصول. أول ستة منها تستعرض أحداث العنف التي شهدتها لبنان، مع محاولة لتبويبها في محاور حديثة مثل «حرب السنين: شباط 1975 إلى كانون الأول 1976» أو «القوات الأجنبية في لبنان وانسحابها: كانون الثاني 1991 إلى كانون الأول 2005». أما الفصل الأخير فيعرض للإطار القانوني الذي كان مطبقاً في تلك الفترة. والانتهاكات التي يتعقبها البحث «تشمل الجرائم ضد الحياة والسلامة الجسدية والنفسية، ولا سيما عندما تكون مرتكبة بطريقة منهجية أو شاملة أو بدافع أحد أشكال التمييز،

التقرير بالتعاون مع «مركز الدراسات للعالم العربي المعاصر» في «اليسوعية»، ويتمويل من «الاتحاد الأوروبي». إذ أن «انتهاء الحرب الأهلية في لبنان لم يتبعه أي شغل في وضع تقارير تعرض للانتهاكات التي حصلت خلال تلك الفترة».

لم ينس الضحايا ما حصل معهم. والمجتمع، في ما يحدث له اليوم، لا يزال عالقا في ذاكرته. واحتمال عودة العنف دائم. هكذا، تتراكم الأسئلة عن الحاضر وتاريخه. وتبقى الأجوبة مغلقة، أو معطلة. «هذه مساهمة، أكاديمية وقانونية، تحاول أن تعطي بعض الأجوبة عن أسئلة أساسية»، تقول معلوف. وهي أسئلة تمس الحدث الموصف بزمنه. «ماذا حدث؟ وأين؟ ومتى؟ ولن؟ وكيف؟». ويتبع التاريخ الوصفي خطأ تصاعديا. يبدأ في 26 شباط 1975. «انطلقت في صيدا، جنوب لبنان تظاهرة لصيادي السمك احتجاجا على تأسيس شركة بروتيين، وهي شركة لبنانية كويتية... وفي 21 أيار 1975 «أدت

لا يُحتمل تقرير «إرث لبنان من العنف السياسي»، في إطلاقه أسس في حرم العلوم الإنسانية في «الجامعة اليسوعية»، أكثر مما حمله معذوه. إنه «مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي وقعت في لبنان، بين عامي 1975 و2008». وهو يدخل التاريخ من باب وصفه. هكذا، تصير مجموعة أحداث مرقمة وذات حصيلة من ضحايا ودمار. لا يهم التقرير، كما نفهم من لين معلوف، لا التفسير ولا الفهم. ومعلوف نفسها كانت رأست لمدة أربعة أشهر، فريقاً من الباحثين من أجل تجميع هذه المعطيات «من مصادر مفتوحة ومتاحة للعموم. يعني، لم نخترع شيئا»، وفقها. لا تحتاج عودة اللبنانيين إلى تاريخهم إلى مبرر. وإطلاق تقرير عن «العنف السياسي»، في هذا الوقت بالذات، «يبدو راهنا بالنسبة إلى لبنان وسوريا، لما يشهده البلدان»، وفق كارمن حسون أبو جودة، رئيسة برنامج «المركز الدولي للعدالة الانتقالية» في لبنان، الذي يُصدر